2010

الجمهوريـــة التونسيـــة

وزارة الماليـــة

التّقرير السّنوي لقطاع التّأمين 2010

الهيئة العامّة للتّأمين

أكتوبر 2011

2010

الفهرس

مقدمة عامة

تموقع تونس في سوق التأمين العالمية

سوق التأمين

هيكلة سوق التأمين..... 13

تطوّر نشاط سوق التأمين وإعادة التأمين

رقم المعاملات..... 17

التعويضات المدفوعة..... 21

المدخرات الفنية..... 23

الأعباء الفنية..... 25

النتائج الفنية..... 27

النشاط المالي للقطاع وأهم مؤشرات السلامة المالية..... 29

نشاط إعادة التأمين..... 31

نشاط مؤسسات إعادة التأمين غير المقيمة 33

جباية قطاع التأمين

النظام الجبائي لعقود التأمين..... 38

التشجيعات والحوافز الجبائية لقطاع التأمين..... 40

المكتب الموحّد التونسي للسيارات

نظام البطاقة الخضراء 45

نظام البطاقة البرتقالية..... 45

صندوق ضمان المؤمن لهم..... 49

متابعة عرائض المؤمن لهم..... 55

نشاط الرقابة على قطاع التأمين 59

مـــــــــلاحـــــق

ملحق عدد 1 : الإطار التشريعي والترتيبي لقطاع التأمين

ملحق عدد 2 : العقود المتداولة بسوق التأمين

ملحق عدد 3 : هيكلة سوق التأمين

ملحق عدد 4 : التوزيع الجغرافي للوسطاء في التأمين

ملحق عدد 5 : - **ملحق عدد 5-1** : جدول النتيجة الفنية لأصناف التأمين على غير الحياة

- **ملحق عدد 5-2** : جدول النتيجة الفنية لصنف التأمين على الحياة وتكوين الأموال

ملحق عدد 6 : - **ملحق عدد 6-1** : أهم مؤشرات قطاع التأمين حسب المؤسسات

- **ملحق عدد 6-2** : أهم مؤشرات مؤسسات التأمين حسب أصناف التأمين

ملحق عدد 7 :

- **ملحق عدد 7-1** : تطور رقم المعاملات

- **ملحق عدد 7-2** : الأقساط الصادرة حسب مسالك التوزيع وحسب الفروع (النسبة من مجموع الإصدارات)

- **ملحق عدد 7-3** : الأقساط الصادرة حسب مسالك التوزيع وحسب الفروع (النسبة من الإصدارات لكل فرع)

ملحق عدد 8 : تطور التعويضات المدفوعة

ملحق عدد 9 : تطور المدخرات الفنية

ملحق عدد 10 : تطور الأعباء الفنية

ملحق عدد 11 : تطور النتائج الفنية حسب أصناف التأمين

ملحق عدد 12 : تطور الأموال الذاتية

ملحق عدد 13 : تطور الأموال الموظفة

ملحق عدد 14 : تغطية المدخرات الفنية

ملحق عدد 15 : أهم مؤشرات التأمين على الحياة وتكوين الأموال

ملحق عدد 16 : أهم مؤشرات تأمين السيارات

ملحق عدد 17 : أهم مؤشرات التأمين من الحريق والأخطار المختلفة

ملحق عدد 18 : أهم مؤشرات التأمين الجماعي على المرض

ملحق عدد 19 : أهم مؤشرات تأمين النقل

ملحق عدد 20 : أهم مؤشرات التأمين ضدّ البرد و هلاك الماشية

ملحق عدد 21 : أهم مؤشرات التأمين الفلاحي

ملحق عدد 22 : أهم مؤشرات تأمين الصادرات والقروض

ملحق عدد 23 : أهم مؤشرات العمليات المقبولة

ملحق عدد 24 : أهم مؤشرات العمليات المسندة والمعاد إسنادها

ملحق عدد 25 : أهم مؤشرات نشاط المؤسسات غير المقيمة

ملحق عدد 26 : النظام الجبائي لمؤسّسات التأمين والمهن المتّصلة بها في مادّة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات والأداء على القيمة المضافة

تركيبة مجلس الهيئة العامة للتأمين

- السيد عبد اللطيف شعبان : رئيس مجلس الهيئة
- السيد إبراهيم الوسلاتي : قاضي من الرتبة الثالثة، عضو
- السيدة سنية بن عمار : مستشارة لدى المحكمة الإدارية، عضوة
- السيد زاهر الثابتي : مستشار لدى دائرة المحاسبات، عضو
- السيد جمال بلحاج عبد الله : ممثل عن وزارة المالية، عضو
- السيد صلاح الدين المنتصر : ممثل عن وزارة الشّؤون الإجتماعية، عضو
- السيدة نادية قمحة : ممثلة عن البنك المركزي التونسي، عضوة
- السيدة فاتن عياد حرم بنوري : ممثلة عن هيئة السوق المالية، عضوة
- السيد عبد الحيّ شويخة : من ذوي الخبرة، عضو
- السيد محمد حشيشة : من ذوي الخبرة، عضو
- الآنسة ألفة بن هندة : خبيرة إكتوارية، عضوة

مقدمة عامة

الظرف الإقتصادي العالمي خلال سنة 2010 :

إتّسم المحيط الدولي خلال سنة 2010، باستمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أدلت بضلالها على جل الاقتصاديات الوطنية وبتصاعد الشكوك من جديد حول آفاق النمو العالمي وبروز مؤشرات حول تباطؤ النمو الإقتصادي في أهم البلدان المصنّعة لا سيّما الولايات المتّحدة الأمريكية.

وفيما تراجعت أسعار الطاقة بالعلاقة مع هذا التباطؤ، سجّلت بعض المواد الأساسية الأخرى إرتفاعا في أسعارها وخاصة بالنسبة للحبوب بسبب الظروف المناخية غير الملائمة في بعض البلدان المنتجة.

وفي هذا الإطار، واصلت أسعار الصرف مسارها المتقلّب مع إرتفاع أسعار العملات التي تستفيد من وضعها كعملات ملاذ ولا سيّما الدولار وبدرجة أقل الين الياباني.

كما تواصلت تقلّبات مؤشرات أهم البورصات الدولية مع توجّه نحو الإنخفاض.

وقد إزداد الوضع سوء خلال الأشهر الأولى من سنة 2011 بتفاقم الصعوبات المالية في منطقة الأورو نتيجة توسّع أزمة المديونية العمومية في بعض البلدان الأوروبية وإرتفاع مستويات الديون السيادية في الولايات المتّحدة الأمريكية وهو ما أدّى إلى مراجعة التصنيف الإئتماني للديون المريكية من قبل مؤسسة التصنيف السيادي «S&P» ولأوّل مرّة نحو الإنخفـــاض بدرجة واحدة AAA إلـــى AA+ .

هذا بالإضافة إلى آثار الكوارث الطبيعية على غرار الزلزال الذي ضرب اليابان والإعصار الذي عصف بأمريكا الشرقية وكذلك تواصل تداعيات عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي في العديد من الدول العربية على إثر إندلاع موجات الإحتجاج والثورات الشعبية والتي كانت لها إنعكاسات مباشرة على إرتفاع أسعار المحروقات والمواد الأساسية في الأسواق العالمية.

وفي هذا الإطار، فقد سجّل النموّ الإقتصادي العالمي تطوّرات متباينة في البلدان المصنّعة.

ولذلك فقد تعدّدت المساعي والمبادرات الدولية لمجابهة التداعيات السلبية لهذه الأزمة وتنشيط الحركة الإقتصادية وتمثّلت بالأساس في إقرار مساعدات عاجلة لفائدة اليونان تقدّر بما يعادل 109 مليار أورو بهدف إحتواء مخاطر إنتقال عدوى أزمة الديون إلى البلدان الاوروبية الأخرى إضافة إلى مزيد العمل على تحسين ظروف التمويل لليونان من خلال التمديد في فترة سداد الديون والتقليص في سعر الفائدة للقروض المبرمجة من جانب الصندوق الأوروبي للإستقرار المالي.

كما تدخّل مجلس الشيوخ الأمريكي للترفيع في سقف المديونية العمومية للمرّة الثانية خلال السنة الجارية .

الظرف الإقتصادي الوطني خلال سنة 2010:

لا شكّ أنّ التغيرات العميقة التي تشهدها الساحة السياسية في تونس والرامية إلى إرساء نظام ديمقراطي من شأنها أن تفتح آفاقا واعدة للاقتصاد التونسي في مناخ يتسم بالشفافية ويضمن تكافؤ الفرص لكافة المستثمرين ويعيد الثقة للمتعاملين الاقتصاديين ممّا يؤدّي حتما إل الرفع من نسق النمو خلال السنوات القادمة ويزيد بالتالي في فرص إحداث مواطن الشغل التي يتطلع إليها المجتمع التونسي من مختلف الفئات والجهات.

إلاّ أنّ حالة عدم الإستقرار والفوضى التي تلتها أفرزت آثارا سلبية على الإقتصاد الوطني على المدى القصير. ويتأكّد ذلك من خلال النتائج المسجّلة خلال الأشهر الأولى من سنة 2011 حيث تسبّبت هذه التقلّبات والأحداث في إلحاق أضرار جسيمة بعدد من المؤسسات الإقتصادية وفقدان العديد من مواطن الشغل.

وقد أدّى هذا الوضع إلى تفاقم البطالة وتراجع نسق الطلب الداخلي وتراجع الثقة في مناخ الأعمال وتقلّص الإستثمار الخاص الداخلي والأجنبي وتضرّر العديد من القطاعات والمجالات مثل السياحة والصناعات غير المعملية والخدمات وذلك بالتوازي مع تطوّر الأسعار جرّاء المنحى التصاعدي للأسعار العالمية.

وممّا زاد في حدّة حرج الوضع في هذه المرحلة ما يشهده القطر الليبي بدوره من أزمة سياسية أشدّ خطورة زادت من الضغوطات على مستوى الصادرات والنشاط السياحي وسوق الشغل وكذلك مخاطر انتقال الآثار السلبية والصعوبات التي يمرّ بها الظرف الاقتصادي العالمي إلى الاقتصاد التونسي، وتعمق عجز المدفوعات الخارجية وفقدان الحيوية الاقتصادية الداخلية نتيجة عدم استعادة القطاعات الاقتصادية نشاطها في أجل معقول، فضلا عن مخاطر إضعاف قدرات القطاع المالي التونسي، نتيجة تفاقم المتخلدات على القروض للمؤسسات والأشخاص وارتفاع حاجيات البنوك لتغطيتها بالمدخرات والضغوط الاقتصادية والاجتماعية المسلطة على ميزانية الدولة.

وفي ظلّ هذه التطوّرات السياسية على المستويين الوطني والإقليمي، سجّل النشاط الإقتصادي تراجعا ملحوظا سنة 2010 حيث لم تتجاوز نسبة النموّ 3% وهو ما سينعكس سلبا على وضعية التشغيل وعلى موارد ميزانية الدولة، إضافة إلى الضغوط على ميزان المدفوعات ممّا أدى إلى انخفاض الموجودات الصافية من العملة الأجنبية.

وعلى هذا الأساس فقد تراجعت تونس ثمان مراتب في تصنيف منتدى دافوس الاقتصادي حول التنافسية الاقتصادية لعام 2010. وعزت مصادر اقتصادية تونسية هذا التراجع إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والمؤسساتي في البلاد إلى جانب عدم وضوح الرؤية أمام المستثمرين.

نشاط سوق التأمين خلال سنة 2010 :

- على المستوى العالمي :

برغم إستمرار ترسّبات الأزمة المالية العالمية وتراجع أسواق البورصة فقد شهدت **سوق التأمين العالمية** خلال سنة 2010 **تحسنا نسبيّا**.

فعلى مستوى **هيكلة السوق والتوزيع القاري لحجم أقساط التأمين** على الصعيد العالمي، تميّزت سنة 2010 ببقاء البلدان المصنعة محافظة على سيطرتها ممثلة بذلك نصيب الأسد بنسبة 85 % من مجموع أقساط التأمين العالمية مقابل 87 % سنة 2009،

هذا وقد **تمكنت الأسواق النامية** برغم إختلاف أحجامها وسياساتها **من تحسين نسبة مساهمتها في السوق العالمية** إذ إرتفعت من 13 % سنة 2009 إلى 15 % سنة 2010.

وقد **سجّلت الأسواق المهيمنة في العالم خلال سنة 2010 بعض الإستقرار مقارنة بسنة 2009 حيث** بلغت حصّة أمريكا الشمالية 29,5 % مقابل 28 % والمملكة المتّحدة 7,1 % مقابل 7,6 % واليابان 12,8 % مقابل 12,4 % وفرنسا 6,5% مقابل 7 % وألمانيا 5,5 % خلال سنة 2010 مقابل 5,9 % في السنة السابقة.

أمّا على مستوى **التوزيع القاري**، فقد إستأثرت **الأسواق الأمريكية** بنسبة 32,5 % من الحجم الجملي لسوق التأمين العالمي سنة 2010 مقابل 33,1 % سنة 2009 مسجلة بذلك تراجعا طفيفا.

كما تستأثر بحصة 24,3 % من حجم السوق العالمية بعنوان **أقساط التأمين على الحياة** مقابل 24,9 % سنة 2009 و43,8 % بعنوان **التأمين على غير الحيـاة** سنة 2010 مقابل 44,1 % في السنة السابقة.

هذا وقد ساعد إنتهاج سياسة تشريعية في مادة التأمين والجباية، **الدول الأوروبية على المحافظة** مع تراجع بسيط **على نسبة مساهمتها في سوق التأمين العـالمية** في حدود 37,3% 2010 سنة

مقابل 39,6% سنة 2009 وذلك بفضل **تطوّر التأمين على الحياة في أسواقها** حيث أصبحت **القارة الأوروبية** تستأثر لوحدها على 38,3 % من حجـم السوق العالمية للتأمين على الحيـاة و36 % بعنوان التأمين على غير الحياة.

أمّا **القارة الإفريقية**، فلا تزال حصّتها من **حجم أقساط التأمين** العالمية جدّ ضعيفة إذ لم تتجاوز سنة 2010 نسبة 1,5 % مقابل 1,4 % في السنة السابقة ونسبة 1,87 % سنة 2010 مقـابل 1,4 % بعنوان **التـأمين على الحيـاة** و1,07 % بعنوان **التأمين على غير الحياة** مقابل 1,5 % خلال السنة السابقة.

وبلغت حصّة **القارة الآسياوية** سنة 2010 من حجم السوق العالمية 26,8% وتشمل 33,9% بعنوان التأمين على الحياة 16,8% بعنوان التأمين على غير الحياة.

وعلى **مستوى تطوّر حجم الأقساط الجملية المستخلصة** في السوق العالمية، فقد كانت **نسب النموّ** محدودة خـلال سنة 2010 حيث بلغت 2,7 % مقابل تراجع بنسبة 1,1 % سنة 2009 و1,9 % سنة 2008 حيث بلغت 4339 مليار دولار مقابل 4066 مليار دولار سنة 2009.

وعلى **مستوى تطوّر الفروع**، فإنّ **نسق نموّ فرع التأمين على الحياة** في العالم شهد **إرتفاعا بنسبة 3,2 % سنة 2010 مقابل تراجع بـ 2 %** سنة 2009، وبالتوازي إرتفعت **حصّته من حجم الأقساط الجملي** إلى 58,1 % سنة 2010 مقابل 57,3 % خلال السنة السابقة.

حيث إرتفعت **أقساط التأمين على الحياة بالبلدان المصنعة** بحوالي 1,8 % في حين **إرتفعت بالأسواق النامية** بنسبة 13,1 % سنة 2010 مقابل تطورها بنسبة 14 % سنة 2009.

ومن جهة أخرى، سجّل **حجم أقساط التأمين على غير الحياة** تطورا بنسبة 0,9 % سنة 2010 مقابل تطور قدره 0,1 % سنة 2009 إذ بلـغ 1742,2 مليـار دولار أمريكي مقابـل 1773 مليار دولار سنة 2009، حيث عرفت نسبة تطور **أقساط التأمين على غير الحيـاة بأسواق البلدان المصنعة تراجعا** قدره 1 % سنة مقابل 1,2 % سنة 2009 في حين سجلت **أسواق البلـدان النامية** نسبـة تطور هامـة في حدود 8,5 % مقابل 3,1 % سنة 2009.

وفي خصوص **معدّل إنفاق الفرد على التأمين** خلال سنة 2010، فإنه **يبقى محدودا** إذ لا يتعدّى ما يعادل 627,3 دولار أمريكي مقابل 595,1 دولار أمريكي في السنة السابقة **مع تسجيل فرق شاسع** بين **البلدان المصنعة** و**البلدان النامية**.

ويمكن تفسير هذا التباين خاصة **بفارق تطور نسق التنمية الإقتصادية** والإرتفاع المذهل لأسعار مواد الطاقة والنفط والمواد الغذائية الأساسية.

وفعلا، يقدّر **معدل إنفاق الفرد على التأمين في البلدان المصنعة** بمبلغ 3526,7 دولار سنة 2010 منها 2068,7 دولار بعنوان **التأمين على الحياة** و1458 دولار بعنوان **التأمين على غير الحياة** ممّا يجعل **نسبة الاندماج سنة 2010** في حدود 6,9 % مقابل 7% في العالم إجمالا.

أما **في البلدان النامية، فلم يبلغ معدل إنفاق الفرد على التأمين** سوى 110 دولار أمريكي سنة 2010 مقابل 92 دولار أمريكي سنة 2009 منهـا 61,6 دولار بعنوان **التأمين على الحياة** و48,4دولار بعنوان **التأمين على غير الحياة** مما جعل **نسبة الاندماج ضعيفة في حدود 2,2** % منها 1,7% بعنوان التأمين على الحياة و1,3% بعنوان التأمين على غير الحياة.

أهم المستجدات على المستوى العالمي :

على المستوى **الأوروبي**، وفي إطار تدعيم **تكوين سوق أوروبية للتأمين**، وعلى إثر إستكمال مخطط الأعمال للخدمات المالية، **تم خلال السنوات الأخيرة تبنّي إصلاحات تخصّ بدرجة أولى الجوانب المالية والمتعلقة بالخصوص بالملاءة المالية والرقابة والمعايير المحاسبية.**

فعلى المستوى التشريعي وفي إطار تأطير العلاقات الرابطة بين المؤمنين والمؤمن لهم مع المحافظة على وطنية القوانين المتعلقة بعقد التأمين، تمّ في السنوات الأخيرة العمل على محاولة تقريب و**توحيد ومجانسة التشاريع المتعلقة بتأمين المؤسسات الكبرى** وخاصة متعددة الجنسية **على المستوى الأوروبي** مع الإبقاء على الأطر المحلية والوطنية بالنسبة **لتأمين الأشخاص والمؤسسات الصغرى والمهن الحرة.**

إصلاحات أوروبية بصدد الإنجاز :

تتواصل الإصلاحات على المستوى الأوروبي في إتجاه مزيد **تدعيم سلامة القاعدة المالية** لشركات التأمين التي بها تتأكد إلتزاماتها نحو المؤمن لهم، وهي تتعلق بالجوانب التالية:

* على مستوى تطبيق المعايير المحاسبية :

تهدف هذه الإصلاحات إلى تأسيس قواعد جديدة **تقترب أكثر من منطق الحقيقة الإقتصادية** وبالتحديد من **قيمة الأخطار**.

وقد نشرت مؤسسات التأمين التي يتمّ تداول أسهمها بالبورصة حساباتها المجمعة لسنة 2007 بالإعتماد على **المعايير المحاسبية العالمية** وتحديدا المعايير الثلاثة التالية (IAS 32–IAS39 IFRS4) **كمرحلة إنتقالية.**

هذا قد بلغت أشغال الإعداد لمعايير محاسبية خاصة بالتأمين نهايتها سنة 2009 مع إقرار دخولها حيز التطبيق سنة 2010.

*على مستوى الملاءة المالية«SolvabilitéII»:

صادق البرلمان الأوروبي ومجلس الوزراء للإتحاد الأوروبي **في أفريل 2009** على توصية **الملاءة المالية « SolvabilitéII ».**

ينتظر أن يمكّن هذا الإطار الجديد من **تبسيط الإطار الترتيبي الحالي والحد من التشتت التشريعي** بإعتبار أن هذه **التوصية ستعوض 14 توصية أوروبية نافذة المفعول.**

هذا فضلا على إندراج هذا التوجه في إطار إدخال **متطلبات ملاءة تترجم بأكثر واقعية حقيقة الأخطار التي تتحملها مؤسسات التأمين لتلعب بذلك دور «ممتص صدمات»** وتحقّق بالتالي **توازن عقلاني بين السلامة والإستعمال المقتصد لرؤوس الأموال.**

وتتواصل أشغال إستكمال شروط تطبيق هذا النظام الجديد حتّى يتسنّى **دخوله حيز التطبيق في مستهل سنة 2012.**

تموقع سوق التأمين التونسية القاري الإفريقي والعالمي خلال سنة 2010:

تمثل **حصة تونس** من رقم معاملات سوق التأمين العالمية خلال سنة 2010 قرابة 0,02% بينما تبلغ هذه النسبة 0,06% بالمغرب و0,4% بمصر و0,03% بالجزائر و1,23% بجنوب إفريقيا.

وتعتبر هذه النسبة **ضعيفة** نسبيا بالمقارنة مع بعض الدول التي لها تقاليد في ميدان التأمين إذ تبلغ 26,9% بالولايات المتحدة و9% باليابان و7,2% بالمملكة المتحدة و6,5 % بفرنسا و5,5 % بألمانيا.

كما سجلت **نسبة إندماج التأمين في النشاط الإقتصادي خلال سنة 2010** إستقرارا حيث ناهزت نسبة رقم معاملات سوق التأمين التونسية من إجمالي الناتج المحلي الخام (بالأسعار الجارية) **1,9%**.

وتبقى هذه النسبة **منخفضة** مقارنة ببعض البلدان الأخرى مثل جنوب إفريقيا 14,8% وبريطانيا 12,4% وسويسرا 9,9% وفرنسا 10,5% والولايات المتحدة 8 % والمغرب 2,8% وذلك مقابل **معدل عالمي في حدود 7%.**

هذا ولئن تحسّن **معدّل إنفاق الفرد التونسي على التأمين** سنة 2010 حيث بلغ حوالي 106,2 دينارا تونسيا مقابل 98,3 دينارا تونسيا سنة 2009 إلاّ انّه **يظلّ بعيدا عن المعدّل العالمي الذي يناهز 897 دينارا.**

أهم مستجدات قطاع التأمين على المستوى الوطني خلال سنة 2010 :

شهدت سنة 2010 عدة إنجـازات أهمّها :

I- على المستوى التشريعي والترتيبي :

إمضاء إتفاقيات تعويض الأضرار المادّية للسيارات المبرمة بين مؤسسات التأمين في إطار جمعيتها المهنيّة بتاريخ 20 جانفي 2010 ودخولها حيّز التطبيق بداية من 20 مارس 2010 طبقا للفصل 92 من مجلة التأمين، وتتضمّن هذه الإتفاقيات تحسينات هامّة سواء على مستوى ضبط وتقليص آجال التعويض أو على مستوى تحسين جودة الخدمات المسداة.

صدور منشور وزير المالية عدد 258 بتاريخ 2أكتوبر 2010 المتعلق بضبط شروط وطرق تحرير تقرير مراقبي حسابات مؤسسات التأمين ومؤسسات إعادة التأمين الموجه إلى الهيئة العامة للتأمين.

II -على المستوى التنظيمـي :

شمل النشاط على هذا المستوى المجالات التالية :

1- مواصلة إعداد النصوص التطبيقية المتعلّقة بإعادة هيكلة جهاز الإشراف والرقابة على قطاع التأمين:

على إثر تنقيح وإتمام مجلة التأمين بموجب القانون عدد 8 لسنة 2008 المؤرخ في 13 فيفري 2008 المتعلق بإدراج عنوان سادس بمجلة التأمين يخص إحداث «الهيئة العامة للتأمين» تواصلت خلال سنة 2010 أشغال إعداد النصوص التطبيقية الخاصة بهذا القانون على غرار النظام الأساسي الخاص بالأعوان والصندوق الإجتماعي ...

2- الترفيـع في رأس مـال بعض المؤسسـات وإدراجها بالبورصة:

تمّت عمليّة الترفيع في رأس مال شركة «تأمينات سليم» من 10 م.د إلى 13,3م.د وإدراج أسهمها بالبورصة بتاريخ 19 مارس 2010 عن طريق عرض بسعر محدّد.

كما تمّت عمليّة الترفيع في رأس مال الشركة التونسية لإعـادة التأمين «الإعـادة التونسية» من 35 م.د إلى 45 م.د عن طريق عرض بسعر محدّد مخصّص لصغار المساهمين وإدراج أسهمها بالبورصة في 11 ماي 2010.

3- إسناد التراخيص وسحبها :

عقـدت لجنـة الترخيص لـوسطاء التأمين 5جلسات خلال سنة 2010 تمّ خلالها :

- منح الترخيص لـ 88 نـائب تأميـن و3 سماسرة تأمين. كما تمّ الترخيص لخمسة (5) منتجي تأمين على الحياة.

- وسحب الترخيص من 9 نواب تأمين.

III- على مستوى النشاط الكمي لقطاع التأمين وإعادة التأمين :

سجّلت أهم مؤشرات نشاط قطاع التأمين تطوّرا إيجابيّا خلال سنة 2010 حيث :

- إرتفع حجم **رقم المعاملات** الجملي للقطاع إلى حدود 1120,3 م د سنة 2010 مقابل 1026 م.د سنة 2009 أي بزيادة قدرها 9,2 % سنة 2010 مقابل 6,7 % في السنة السابقة.

- وعرف **الحجم الجملي للتعويضات المدفوعة** والذي ناهز 599,7 م.د سنة 2010 شبه إستقرار في الإرتفاع الذي سجّله سنة 2009 حيث بلغ 600,3م.د مقابل 505,7 م.د سنة 2008 واستقرار في حدود 461,3 م.د خلال سنتي 2006 و2007.

- وسجلت **المدّخرات** المكوّنة من قبل مؤسسات التأمين في نهاية سنة 2010 تطورا هاما حيث بلغت 2294,3 م.د مقابل 2062,2 م.د سنة 2009 أي بزيادة قدرها 11,4% .

- هذا وتواصل تراجع **النتيجة الفنية** خلال سنة 2010 حيث بلغت 102,2 م.د مقابل 128,9 م.د سنة 2009 و135,1 م.د سنة 2008.

- وبالتوازي إنخفضت **النتيجة الصافية** بعنوان هذه السنــة بنسبة تعادل 14,9% وبلغت 108 م.د مقابل 126,5م.د سنة 2009 و120,4 م.د سنة 2008.

تطوّر أهم مؤشرات القطاع خلال سنتي 2009-2010:

(م.د)

	2009	2010	نسبةالتطور (%)
رقم المعاملات	1026,0	1120,3	9,2
التعويضات المدفوعة	600,3	599,7	-0,1
المدخرات الفنية	2062,2	2294,3	11,4
النتيجة الفنية	128,9	102,2	-20,7
النتيجة الصافية	126,5	108	-14,6

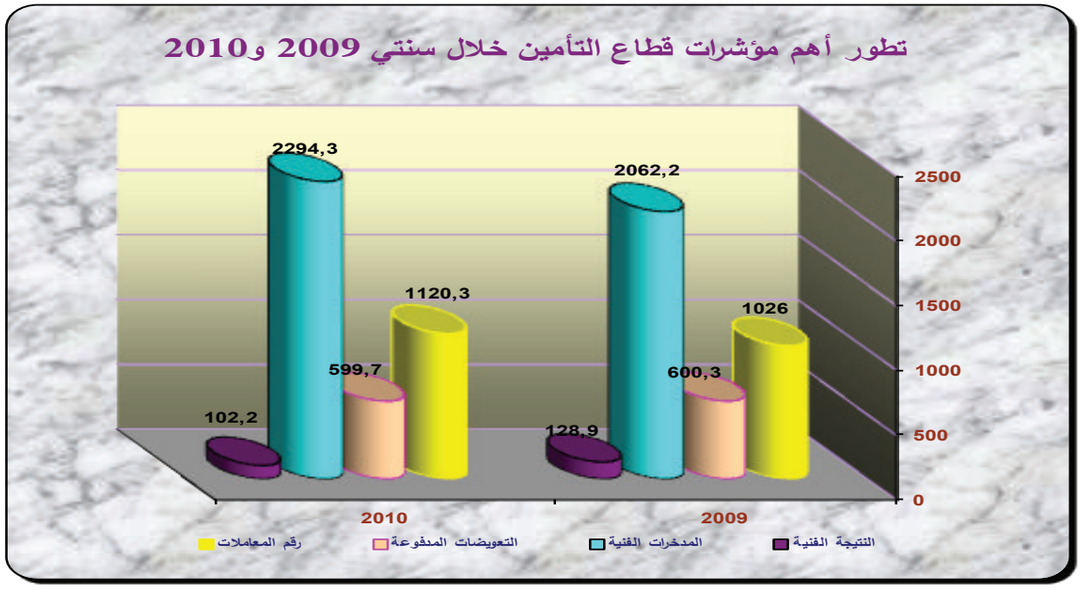

2010

تموقع تونس في سوق التأمين العالمية

مؤشرات حول سوق التأمين العالمية لسنة 2010

الوحدة: الدينار التونسي (*)

البلـــدان	رقـم المعامـــلات (مليون دينار)					الحصة من السوق العالمية(%)	كثافة التأمين (بالدينار)	التأمين من الناتج المحلي الخام(%)
	التأمين على الحياة		التأمين على غير الحياة		المجمـوع			
	المبلغ	الحصة %	المبلغ	الحصة %		رقم المعاملات / رقم معاملات العالم	رقم المعاملات / عدد السكان	رقم المعاملات / الناتج المحلي الخام
العـــالم	3 603 703	58,1	2 601 016	41,9	6 204 719	100	897,0	6,9
أمريكـــا								
الولايات المتحدة الأمريكية	723 906	43,4	943 677	56,6	1 667 583	26,88	5 375,2	8,0
كنـدا	73 751	44,6	91 444	55,4	165 195	2,66	4 874,4	7,3
البرازيل	47 542	51,9	44 111	48,1	91 653	1,48	468,5	3,1
المكسيك	12 791	46,6	14 659	53,4	27 450	0,44	247,8	1,9
الأرجنتين	2 784	19,3	11 676	80,7	14 460	0,23	355,212	2,8
أوروبـــا								
بريطانيا	305 778	69,0	137 553	31,0	443 331	7,15	4496,6	12,4
فرنسا	275 172	68,7	125 345	31,3	400 517	6,46	4186,6	10,5
ألمانيا	164 261	47,9	178 677	52,1	342 938	5,53	2903,8	4,2
إيطاليا	174 550	70,0	74 766	30,0	249 316	4,02	2766,1	8,1
إسبانيا	49 584	45,6	59 213	54,4	108 797	1,75	1650,2	5,4
سويسرا	41 197	55,3	33 332	44,7	74 529	1,20	6633,7	9,9
بلجيكيا	39 153	66,6	19 625	33,4	58 779	0,95	3782,6	8,8
روسيا	1 288	2,2	58 262	97,8	59 551	0,96	296,8	2,3
البرتغال	23 165	74,4	7 981	25,6	31 145	0,50	2035,4	9,5
تركيا	2 051	15,6	11 134	84,4	13 185	0,21	121,6	1,3
اليونان	4 527	52,0	4 178	48,0	8 706	0,14	537,9	2,0
بلغاريا	197	12,0	1 447	88,0	1 645	0,03	152,5	2,5
آسيـــا								
اليابان	630 559	113,1	-73 120	-13,1	557 439	8,98	4390,2	10,1
كوريا الجنوبية	101 717	88,9	12 705	11,1	114 422	1,84	2339,4	11,2
جمهورية الصين الشعبية	204 489	95,3	10 137	4,7	214 626	3,46	158,4	3,8
الهند	96 968	123,7	-18 595	-23,7	78 373	1,26	64,4	5,1
إيران	502	9,9	4 585	90,1	5 087	0,08	67,8	1,2
الفيليبين	1 922	90,1	212	9,9	2 134	0,03	22,8	1,1
العربية السعودية	486	10,4	4 196	89,6	4 682	0,08	178,4	1,1
الباكستان	839	74,3	291	25,7	1 130	0,02	6,1	0,7
لبنان	375	34,9	699	65,1	1 074	0,02	252,5	2,8
الكويت	213	29,6	506	70,4	719	0,01	235,5	0,5
الأردن	73	12,6	504	87,4	577	0,01	89,1	2,1
إفريقيـــا								
جنوب إفريقيا	61 756	81,0	14 459	19,0	76 215	1,23	1054,7	14,8
المغرب	1 183	31,9	2 524	68,1	3 707	0,06	80,0	2,8
مصر	925	40,8	1 341	59,2	2 267	0,04	18,8	0,7
الجزائر	124	7,5	1 537	92,5	1 662	0,03	32,8	0,8
تونس (**)	161,9	14,5	958,4	85,5	1120,3	0,02	106,2	1,9

(*) : 1 دينار تونسي = 1,43/ 1 دولار أمريكي

(**) : معطيات تهمّ مجموع مؤسسات التأمين وإعادة التأمين ما عدى مؤسسة « الإعـادة التونسيـة »

مؤشرات حول سوق التأمين العالمية لسنة 2010

الوحدة: الدولار الأمريكي (*)

البلـــدان	رقـم المعامـــلات (بالمليون دولار)					الحصة من السوق العالمية(%)	كثافة التأمين (بالدولار)	التأمين من الناتج المحلي الخام(%)
	التأمين على الحياة		التأمين على غير الحياة		المجمـوع	رقم المعاملات / رقم معاملات العالم	رقم المعاملات / عدد السكان	رقم المعاملات / الناتج المحلي الخام
	المبلغ	الحصة %	المبلغ	الحصة %				
العـــالم	2 520 072	58,1	1 818 892	41,9	4 338 964	100	627,3	6,9
أمريكـــا								
الولايات المتحدة الأمريكية	506 228	43,4	659 914	56,6	1 166 142	26,88	3 758,9	8,0
كنـدا	51 574	44,6	63 947	55,4	115 521	2,66	3 408,7	7,3
البرازيل	33 246	51,9	30 847	48,1	64 093	1,48	327,6	3,1
المكسيك	8 945	46,6	10 251	53,4	19 196	0,44	173,3	1,9
الأرجنتين	1 947	19,3	8 165	80,7	10 112	0,23	248,4	2,8
أوروبـــا								
بريطانيا	213 831	69,0	96 191	31,0	310 022	7,15	4496,6	12,4
فرنسا	192 428	68,7	87 654	31,3	280 082	6,46	4186,6	10,5
ألمانيا	114 868	47,9	124 949	52,1	239 817	5,53	2903,8	4,2
إيطاليا	122 063	70,0	52 284	30,0	174 347	4,02	2766,1	8,1
إسبانيا	34 674	45,6	41 408	54,4	76 082	1,75	1650,2	5,4
سويسرا	28 809	55,3	23 309	44,7	52 118	1,20	6633,7	9,9
بلجيكيا	27 380	66,6	13 724	33,4	41 104	0,95	3782,6	8,8
روسيا	901	2,2	40 743	97,8	41 644	0,96	296,8	2,3
البرتغال	16 199	74,4	5 581	25,6	21 780	0,50	2035,4	9,5
تركيا	1 434	15,6	7 786	84,4	9 220	0,21	121,6	1,3
اليونـان	3 166	52,0	2 922	48,0	6 088	0,14	537,9	2,0
بلغـاريا	138	12,0	1 012	88,0	1 150	0,03	152,5	2,5
آسيـــا								
اليابـان	440 950	79,1	116 489	20,9	557 439	12,85	4390,2	10,1
كوريا الجنوبية	71 131	62,2	43 291	37,8	114 422	2,64	2339,4	11,2
جمهورية الصين الشعبية	142 999	66,6	71 627	33,4	214 626	4,95	158,4	3,8
الهند	67 810	86,5	10 563	13,5	78 373	1,81	64,4	5,1
إيـران	351	6,9	4 736	93,1	5 087	0,12	67,8	1,2
الفيليبين	1 344	63,0	790	37,0	2 134	0,05	22,8	1,1
العربية السعودية	340	7,3	4 342	92,7	4 682	0,11	178,4	1,1
الباكستان	587	51,9	543	48,1	1 130	0,03	6,1	0,7
لبنـان	262	24,4	812	75,6	1 074	0,02	252,5	2,8
الكويت	149	20,7	570	79,3	719	0,02	235,5	0,5
الأردن	51	8,8	526	91,2	577	0,01	89,1	2,1
إفريقيـــا								
جنوب إفريقيا	43 186	81,0	10 111	19,0	53 297	1,23	1054,7	14,8
المغرب	827	31,9	1 765	68,1	2 592	0,06	80,0	2,8
مصـر	647	40,8	938	59,2	1 585	0,04	18,8	0,7
الجزائـر	87	7,5	1 075	92,5	1 162	0,03	32,8	0,8
تونس (**)	113,3	14,5	670,2	85,5	783,5	0,02	74,3	1,9

(*) : 1 دولار أمريكي = 1,43 * 1 دينار تونسي

(**) : معطيات تهمّ مجموع مؤسسات التأمين وإعادة التأمين ما عدى مؤسسة « الإعـادة التونسيـة »